

دراسات محكمة

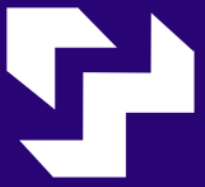
الأحزاب السياسية ومآلات التحول  
الديمقراطي بالمغرب

محمد دحاني

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة محمد الخامس بالرباط >

21 أكتوبر 2024



## الملخص:

شكلت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عدد من المدن المغربية خلال العشرين من فبراير 2011، اختبارا حقيقيا للأحزاب السياسية المغربية، كما مثلت فرصة مواتية للقوى السياسية والمجتمعية للضغط من أجل التسريع بوتيرة التحول الديمقراطي بالمغرب، عبر إصلاح عميق يمس بنية التنظيم السياسي ومؤسساته المختلفة.

إلا أن الأحزاب السياسية لم تكن مستعدة بما يكفي من أجل اغتنام هذه الفرصة، نتيجة ما تعانيه البنية الحزبية من ضعف ومحدودية مزدوجة، سواء من حيث القدرة على التأثير في الشارع والتعبير عن مطالبه، أو من حيث القدرة على مخاطبة الدولة ومؤسساتها من موقع قوة.

وهذا ما يقود في النهاية إلى اعتبار الأحزاب السياسية تشكل عقبة إضافية أمام عملية التحول الديمقراطي بالمغرب، مما يستدعي القيام بمعالجة الإشكاليات الحقيقية والاختلالات التي تعاني منها مختلف الأحزاب السياسية المغربية بمختلف توجهاتها ومرجعياتها.

فاستمرار الواقع الحزبي الحالي والذي يتجه نحو مزيد من التآزم مزيد وفقدان الهوية الحزبية والمشروعية الشعبية، ما يحد بشكل كبير من اضطلاع هذه الأحزاب بأدوارها ووظائفها باعتبارها جزءا أساسيا من النظام السياسي.

وهو ما قد يشكل تهديدا حقيقيا لبنية النظام السياسي، في حال قيام أي تحركات احتجاجية عامة، نظرا لانعدام الثقة في مؤسسات الوساطة من خلال الأحزاب السياسية وغيرها، ما قد يمس الاستقرار السياسي والأمني للبلاد عموما.

كلمات مفاتيح: الأحزاب السياسية، حركة 20 فبراير، الحراك الشعبي، الانتقال الديمقراطي.



## Abstract:

The popular protests that took place in a number of Moroccan cities on 20 February 2011 constituted a real test for Moroccan political parties. It also represented a favourable opportunity for political and societal forces to press for accelerating the pace of democratic transformation in Morocco through deep reform of the political system and its various institutions.

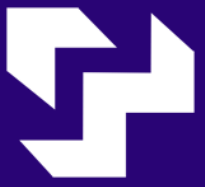
However, political parties were not sufficiently prepared to seize this opportunity, due to the weakness and limitations of the party structure, both in terms of the ability to influence the street and express its demands, and in terms of the ability to address the state and its institutions from a position of strength.

This leads to the conclusion that political parties constitute an additional obstacle to the process of democratisation in Morocco, which calls for addressing the real issues and imbalances that plague the various Moroccan political parties of different orientations and references.

The continuation of the current party reality, which is heading towards further crisis and further loss of party identity and popular legitimacy, significantly limits the fulfilment of these parties' roles and functions as an essential part of the political system.

This may pose a real threat to the overall structure of the political system in the event of any public protest movements, given the lack of confidence in the mediating institutions through political parties and others, which may affect the political and security stability of the country in general.

**Keywords:** Political Parties, 20 February Movement, Popular Movement, Democratic Transition.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

### السياق العام:

تعتبر الأحزاب السياسية بنية أساسية من بنيات النظم السياسية المعاصرة، بل تشكل دلالة فارقة تساهم في تحديد طبيعة هذه النظم، ما بين النظم السياسية القائمة على أساس التعددية الحزبية أو الثنائية القطبية، أو تلك النظم التي تتبنى خيار الحزب الوحيد.

وتمثل الأحزاب السياسية مؤسسات دستورية تضطلع بوظائف سياسية واجتماعية محددة داخل النسق السياسي، فضلاً عن أدوارها ووظائفها غير المعلنة، باعتبارها تؤسس لشبكة من العلاقات والمصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وآلية من آليات التنشئة الاجتماعية.<sup>1</sup>

ورغم أن المشرع الدستوري عبر الفصل الثالث من مختلف دساتير المملكة، وإلى غاية دستور 1996 ركز على وظائف الحزب دون تقديم تعريف له، حيث جاءت الصياغة الدستورية على النحو التالي: "تساهم الأحزاب السياسية و... في تنظيم المواطنين وتمثيلهم".<sup>2</sup> إلا أن دستور 2011 توسع في تحديد وظائف الحزب السياسي، من خلال التنصيص على أن هذه المؤسسة السياسية، تساهم إلى جانب ما سلف، في تعزيز انخراط المواطنين في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام والمشاركة في ممارسة السلطة.<sup>3</sup>

وقد عرف المغرب ظهور الأحزاب السياسية منذ فترة الحماية، من خلال العديد من الأحزاب التي سعت للكفاح من أجل الاستقلال على غرار كتلة العمل الوطني سنة 1934، والتي انبثق عنها فيما بعد كل من الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية بقيادة محمد بلحسن الوزاني، وهو مؤشر على النمط التعددي للحزبية بالمغرب.

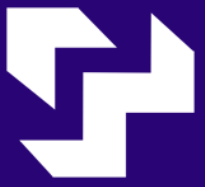
وباستقلال المغرب، تم تكريس خيار التعددية الحزبية، رغم اجتهاد بعض الأطراف من أجل إقامة نظام الحزب الوحيد أو الحزب المهيمن "حزب الاستقلال"،<sup>4</sup> وهو ما مكن المغرب من بناء نموذج تعددي حزبياً وسياسياً،

<sup>1</sup> - عبد الحميد بنخطاب، مقدمات في علم السياسة، مطبعة شمس برينت - سلا، الطبعة الأولى، سنة 2020، ص 151.

<sup>2</sup> - الفصل 3 من دستور المملكة المغربية لسنة 1962، الصادر بتنفيذه الأمر بتنفيذه في 17 من رجب 1382 (14 دجنبر 1962)، الجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر، بتاريخ 19 دجنبر 1962، ص 2993.

<sup>3</sup> - الفصل 7 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.91 في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، ص 3600.

<sup>4</sup> - محمد لحواجة، من مخاض الاستقلال إلى أحداث الريف 1958-1959، دار أب رقرق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2021، الصفحات 88 و 134 و 135.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

ازداد غنى بميلاد حركات وتيارات سياسية خاضت صراعات مع السلطة، حول طبيعة النظام السياسي وأدوات اشتغاله.<sup>5</sup>

هذا الصراع الذي أخذ في بعض الأحيان مسارات راديكالية وإقصائية بين مختلف أطرافه، نجحت من خلاله المؤسسة الملكية في فرض تصوراتها ونمطها التديري في إدارة شؤون البلاد، بعد تمكنها من تطويع الفاعل الحزبي أو تهميشه وتقزيم أدواره.<sup>6</sup>

ومع مطلع التسعينات دخل المغرب مرحلة من الانفراج السياسي، تميزت بإطلاق سراح العديد من المعتقلين السياسيين، وفتح حوار مع المعارضة السياسية "الكتلة الديمقراطية" حول إجراء تعديلات دستورية. التي انتهت أولى خطواته، بإجراء استفتاء حول دستور معدل سنة 1996 وإجراء انتخابات تشريعية سنة 1997، تولى على إثرها الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منصب الوزير الأول، بعد احتلال حزبه صدارة النتائج بـ 57 مقعدا، فيما عرف بحكومة التناوب التوافقي.

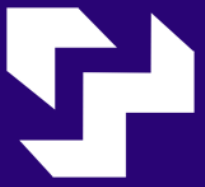
ومع تولي محمد السادس عرش المملكة المغربية في 30 يوليو من سنة 1999، شرع هذا الأخير في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والإدارية والحقوقية، على غرار هيئة الإنصاف والمصالحة لجبر الضرر الفردي والجماعي عن أحداث ما عرف بسنوات "الجمر والرصاص"، كما أدخل مفاهيم سياسية وإدارية جديدة على مستوى تدبير الشأن العام، فيما عرف أيضا بـ "المفهوم الجديد للسلطة" المرتكز على القرب والانصات في معالجة قضايا المواطن، في محاولة لإحداث تغيير ما في مفهوم الإدارة وأدوارها ووظائفها.

وأمام النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات وانعكاسات ذلك على المعيش اليومي للمواطن، ظهر خطاب جديد يُحمل المؤسسة الحزبية ونخبها مسؤولية هذا الفشل والتهاون في تنزيل وتفعيل الإصلاحات والأوراش المفتوحة. حيث أضحى الخطاب الملكي يحمل طابع النقد، مطالباً الطبقة السياسية بضرورة مواكبة المشاريع الملكية، وذلك من خلال إعادة هيكلة وتأهيل المشهد الحزبي وتجديد النخب وإتاحة الفرصة أمام الطاقات الشابة لقيادة هذا التغيير.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص 9.

<sup>6</sup> - محمد الساسي، التحولات السياسية في المغرب، الملكية والأحزاب السياسية، مؤلف جماعي بعنوان "التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، منشورات مؤسسة فريدريش إيبيرت، الطبعة الأولى، دجنبر 2022، ص 69.

<sup>7</sup> - الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2004-2005، من الولاية التشريعية الثامنة 2002-2007، في 8 أكتوبر 2004. - الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المُوخ في 30 يوليو 2017.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

هذا التحول، تمت ترجمته من خلال إصدار نصوص قانونية لتنظيم الأحزاب السياسية لأول مرة سنة 2004 بالقانون رقم 36.04. حيث سعى هذا القانون إلى تحديث تدبير الأحزاب السياسية المغربية وتطوير الممارسة الحزبية، عبر ديمقراطية الهياكل الحزبية الداخلية وتعزيز مشروعيتها القانونية.<sup>8</sup>

وبالتالي، انتقل المشهد السياسي بالمغرب من خطاب حزبي يروم ديمقراطية ممارسة السلطة والحكم، إلى خطاب مضاد، يستهدف الأحزاب السياسية عبر مطالبتها بإعمال آليات الديمقراطية الداخلية في تجديد هياكلها وتحديد اختياراتها وبناء مواقفها.

وفي ظل هذا الوضع الحزبي الرتيب والمأزوم، جاءت لحظة ما عرف بالربيع العربي، بأحداث مفاجأة وصادمة لكثير من المراقبين والمتابعين، خاصة بسقوط أنظمة عربية غارقة في السلطوية في كل من تونس ومصر ثم ليبيا. فقد وجدت الأحزاب السياسية المغربية نفسها في موقف حرج، ما بين استغلال اللحظة التاريخية في الضغط على نظام الحكم لتحقيق مكاسب سياسية لتوسيع هامش الحريات وهامش المساهمة في ممارسة السلطة، أو رفض الانسياق وراء دعوات الاحتجاج الشعبي ومطالبها، والتمسك بمقولة الاستثناء المغربي.

من هنا تظهر أهمية هذه الورقة العلمية، في محاولتها تناول أدوار النخب الحزبية التقليدية خلال لحظة 20 فبراير وما تلاها، واستكشاف مدى انتقال الأحزاب السياسية من لعب دور الفاعل والمناضل من أجل تعزيز مكاسب المجتمع السياسية والاقتصادية والحقوقية، إلى اعتبارها جزءا من المشكل وعنصرا معرقلا يحد من تطور النموذج المغربي، في سياقات ما عرف بالانتقال أو التحول الديمقراطي.

وانطلاقا من ذلك، يمكن عرض الإشكالية المركزية لهذه الورقة في السؤال التالي: إلى أي حد يمكن القول بأن الأحزاب السياسية شكلت وتشكل عنصرا معرقلا لعملية التحول الديمقراطي بالمغرب؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ستم الاستعانة بأساليب المنهجين الوصفي والتحليلي، القائمة على استعراض مواقف وقرارات الفاعل الحزبي اللحظية والاستراتيجية المرتبطة بموضوع الدراسة خلال فترة زمنية محددة وتوصيفها وصفا دقيقا، من حيث طبيعتها وتحليل دوافعها وخلفياتها، ثم تفسيرها انطلاقا من آثارها وتبعاتها على مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب.

<sup>8</sup> - ديباجة القانون رقم 36.04 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.18 في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20 فبراير 2006.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

تحاول هذه الورقة افتحاص صلاحية الفرضية القائلة، بأن الأحزاب السياسية بالمغرب، أضحت تشكل عنصرا معرقلا، يحد من أي تغيير إصلاحي مأمول، خاصة بالنظر لوضعها الداخلي من جهة ولطبيعة المشهد السياسي من جهة أخرى.

هذا وسيتم معالجة الإشكالية المطروحة، والتحقق من فرضية الدراسة من خلال تقسيم ثنائي من مبحثين، نخصص الأول للحديث عن الأحزاب السياسية بالمغرب، سياقات الضبط ومطالب الديمقراطية. أما المبحث الثاني فتتناول من خلاله الحديث عن تأثير الأحزاب السياسية في الحراك الشعبي في 20 فبراير 2011.

### المبحث الأول: الأحزاب السياسية بالمغرب، سياقات الضبط ومطالب الديمقراطية.

شكلت لحظة الاستقلال، لحظة فارقة في تاريخ حياة الأحزاب السياسية بالمغرب، فبعد أن كانت جهودها منصبة على مواجهة المستعمر الأجنبي، وجدت نفسها أمام صراع جديد يرتبط بطبيعة نموذج الحكم الذي سيتم اعتماده بالمغرب، خاصة في ظل وجود ملكية عريقة ذات مشروعية تاريخية ودينية، بل شكل المساس بها عاملا حاسما في تحريك الشارع وانطلاق ما يعرف بثورة الملك والشعب.

فأمام غياب تصور واضح ومتفق عليه لشكل المغرب السياسي ما بعد الاستقلال. دخلت مختلف الأطراف في صراعات معلنة وغير معلنة، من أجل الحصول على أكبر المكاسب السياسية والمادية أيضا.<sup>9</sup>

هذا الصراع ونتائجه، كانت ولا زالت تؤثر بشكل واضح على طبيعة النظام السياسي بالمغرب سلطة وقوى سياسية وعلى رأسها الأحزاب السياسية. خاصة في ظل تمكن المؤسسة الملكية عبر أدواتها المختلفة من تطويع الفاعل الحزبي.

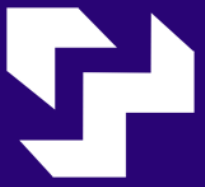
انطلاقا من ذلك سنحاول في المطلب الأول استعراض مظهرات الضبط الحزبي وأدواته بالمغرب. على أن نخصص المطلب الثاني، للحديث عن سياقات وأدوات مطالب تأهيل وعقلنة المشهدين الحزبي والسياسي.

### المطلب الأول: مسار ضبط الفاعل الحزبي وأدواته.

انطلاقا من موقف الدفاع عن الموقع والمكتسبات التاريخية والدينية للمؤسسة الملكية، وخشية من أن تقوم أحزاب الحركة الوطنية بتهميش وتقليص أدوار هذه المؤسسة.<sup>10</sup> عبر ما يسمى بالملك الذي يسود ولا يحكم. عملت المؤسسة الملكية بجهد حثيث من أجل تطويع كل القوى المنافسة، من خلال مختلف الأدوات التي توفرت

<sup>9</sup> - جون واتربوري، أمير المؤمنين والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر-الرباط، الطبعة الثالثة، سنة 2013، ص 235.

<sup>10</sup> - محمد الساسي، مرجع سابق، ص 69.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

لديها، سعيا لترسيخ سموها وتفوقها التاريخي والديني على كل الفاعلين وعلى رأسهم الأحزاب السياسية، ضمن أي رؤية أو تصور لشكل الحكم وطبيعة النظام السياسي لما بعد الاستقلال.

وسنحاول في فقرة أولى أن نستعرض بعض السياسات والتدابير التي تتسق وما سلف ذكره. أما الفقرة الثانية، فسنحاول من خلالها استعراض أهم الأدوات التي وضفتها المؤسسة الملكية من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها.

### الفقرة الأولى: التعددية الحزبية أهم مداخل ضبط الفاعل الحزبي.

شكلت تصورات وتحركات حزب الاستقلال الساعي إلى تكريس موقعه كقوة سياسية مهيمنة على الحياة السياسية في مغرب ما بعد الاستقلال، أحد أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة الملكية في سعيها هي الأخرى لتكريس وتحصين هيمنتها.

إن حديث بعض المصادر التاريخية عن سعي قيادات حزب الاستقلال إلى إقرار نظام الحزب الوحيد، خاصة مع توليه حقيبة الداخلية في الحكومة الثالثة ما بعد الاستقلال أو ما يعرف بـ "الحكومة المنسجمة"، وما تعرض له حزب الشورى والاستقلال من انتهاكات ومضايقات،<sup>11</sup> ساهم بشكل كبير في فتح المجال أمام المؤسسة الملكية للعب ورقة التعددية الحزبية والسياسية وبقوة لمواجهة حزب الاستقلال.

مع العلم أن التوجه التعددي للمؤسسة الملكية كان حاضرا منذ اللحظات الأولى للاستقلال، وذلك من خلال حرصها على ضمان تمثيلية تعددية ضمن تركيبة المجلس الملكي الاستشاري. غير أن هذا الطرح ازداد حضوره وأهميته في حركية المؤسسة الملكية بعد ذلك.

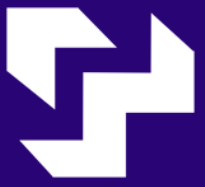
فقد شكلت فكرة وجود أحزاب متعددة ومتصارعة فيما بينها، مدخلا أساسيا لإضعاف وتهميش أو استقطاب بعض القوى السياسية على حساب أخرى. والجدير بالذكر أن الانشقاقات والتمزقات التي عرفتها الأحزاب السياسية بالمغرب ولا سيما إبان فترة ما بعد الاستقلال، لم تكن فعلا خالصا للسلطة وأدواتها، بل إن الأحزاب السياسية أنداك كانت تحتضن داخلها العديد من الصراعات والتزاعات، ساهمت في تهيئة ظروف الانشقاق والتمزق.

وهنا لا بد من استعراض بعض العناصر الأساسية في العديد من الانشقاقات الحزبية وعلى رأسها تمزق حزب الاستقلال سنة 1959 إلى حزبين، حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي سينشق

<sup>11</sup> - محمد لخواجة، مرجع سابق، ص 88.

- أنظر كذلك: جون واتروري، مرجع سابق، ص 239.





## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

عنه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد سنوات من ذلك. حيث يمكن اعتبار هذه اللحظة "لحظة انشقاق 1959"، بداية تمكن المؤسسة الملكية من تطويع النخبة الحزبية.<sup>12</sup>

فقد شكل منسوب الديمقراطية الداخلية المحدود، وما عرف بصراع الأجيال، فضلا عن بروز تيارين قويين داخل حزب الاستقلال آنذاك، تيار محافظ وتيار يبدو أقرب إلى التوجهات اليسارية والاشتراكية، دون أن نغض الطرف عن التطلعات الشخصية لبعض القيادات في الزعامة والقيادة.<sup>13</sup> فأمام محدودية التغيير الداخلي، فالتيار الوليد "اليساريين بزعامة المهدي بنبركة" قاموا بتأسيس حزب جديد تحت اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ويمكن القول بأن أغلب التصدعات التي عرفها ويعرفها المشهد الحزبي حاليا، لا تخرج عن هذا السياق، خاصة في ظل تكريس الواقع الحزبي لما يعرف بالزعامات التاريخية التي تعمر طويلا على رأس الأحزاب السياسية، ومحدودية الترقى الحزبي الداخلي بشكل ديمقراطي ومرن. مما يدفع القيادات الطامحة، إلى التوجه نحو تأسيس كيانات حزبية تكاد تكون متطابقة في كل شيء، بل حتى أسماؤها، تكاد تتشابه.

وإلى جانب ذلك شهد المشهد الحزبي في سياقه التعددي تأسيس العديد من الأحزاب السياسية التي وسمت بأنها أحزاب الدولة أو أحزاب الإدارة، على غرار جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. وهي كما هو واضح من اسمها جاءت للدفاع عن المؤسسات الدستورية القائمة وعلى رأسها المؤسسة الملكية. كما يمكن هنا ذكر حزب التجمع الوطني للأحرار، وأيضا حزب الأصالة والمعاصرة الذي ولد من رحم جمعية لكل الديمقراطيين، والتي كانت تضم رجال ومفكرين مقربين من السلطة.<sup>14</sup>

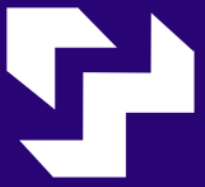
### الفقرة الثانية: أدوات الضبط والتطويع.

فضلاً عما واجهته بعض القوى السياسية التي اتخذت مواقف راديكالية من النظام، من اعتقالات ومحاكمات وممارسات جد عنيفة، أقرت الدولة بالمبالغة فيها فيما عرف بالمصالحة مع الماضي عبر هيئة الانصاف والمصالحة. كانت لنظام الحكم أدوات أخرى لتطويع الفاعل الحزبي ونخبه، ولا سيما عبر ما يمكن أن توفره السلطة من مكاسب ومنافع مادية ورمزية.

<sup>12</sup> - جون واتربري، مرجع سابق، ص 233.

<sup>13</sup> - المرجع السابق، ص 235.

<sup>14</sup> - محمد الساسي، مرجع سابق، ص 70.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

فقد شكل التعيين في المناصب العليا وما توفره لأصحابها من مكاسب، إحدى أبرز هذه الأدوات، خاصة في ظل السلطات المطلقة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية في هذا المجال، حيث امتلكت صلاحية التعيين في جميع المناصب العليا من قبيل السفراء والعمال والقواد ومدراء الإدارات المركزية والمؤسسات والمقاولات العمومية.<sup>15</sup> حيث كان يتم استقطاب بعض النخب التي يمكن أن تشكل قلقاً للسلطة، عبر ربطها بمنصب داخلي أو خارجي، مما يؤدي إلى خفوت نبرات الاحتجاج والانتقاد، ما يساهم في إضعاف خطاب الحزب السياسي المعني وجعله أقل حدة، اتجاه ممارسات السلطة.

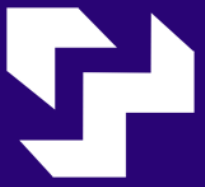
وإذا أخذنا في سياقنا الحالي تجربتي كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ظل حكومة التناوب التوافقي بقيادة كاتبه العام عبد الرحمان اليوسفي، أحد أشد المعارضين السياسيين في عهد الملك الحسن الثاني. وتجربة العدالة والتنمية في ظل حكومتي عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني. نلاحظ التحولات الجوهرية في خطاب الفاعل الحزبي ومواقفه، بعد أن تذوق نعيم السلطة ومكاسبها، وهو ما كانت له انعكاسات مباشرة على موقع هذه الأحزاب ومستوى الثقة التي يمكن أن تحظى بها لدى عموم المواطنين، وخاصة الطبقات المتوسطة والدنيا.

وهذا ما أنتج واقعا حزبيا يتسم بالتشردم والتعددية المفرطة، التي لا تعكس بالضرورة وجود تعددية سياسية، وهو واقع لا يرتبط فقط بتدخلات خارجية، بل في العمق هناك عوامل ذاتية يمكن اعتبارها الحجرة الزاوية في الواقع الحزبي والسياسي بالمغرب. والتي يمكن إجمالها في أخطاء استراتيجية وسوء تقدير واضح للأحداث والوقائع وموازين القوة والتأثير في لحظات فارقة في التاريخ المغربي، كانت تفترض نكرا للذات وتغليب المصلحة الوطنية.

هذا، فضلا عن ارتباط الفعل الحزبي بالمواقع الشخصي من مركز صنع القرار، والغياب الشبه كلي لأدوات الديمقراطية الداخلية، وهو ما يطرح تساؤلا جوهريا. كيف تطالب الأحزاب السياسية المغربية بدمقرطة نظام الحكم ومؤسساته؟ وهي تفتقر للديمقراطية الداخلية داخل بنياتها ومؤسساتها، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين.

**المطلب الثاني: دعوات تأهيل المشهد الحزبي وعقلنته.**

<sup>15</sup> - جون واتروري، مرجع سابق، ص 359.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

كما ذكر سلفا، فقد أصبح المشهد الحزبي في المغرب ممزقا ومشوها، يتميز بتعددية مفرطة، تساهم في تأزيم الممارسة الديمقراطية والانتخابية، لا سيما على مستوى التدبير الحكومي والترابي، ولو في حدود ما تسمح به الوثيقة الدستورية.

هذا ما شكل وفي مفارقة غريبة جدا، مدخلا للمؤسسة الملكية للدعوة إلى تأهيل المشهد الحزبي وتحديثه، بما يعيد للعمل الحزبي مصداقيته عند المواطنين، وذلك عبر مداخل متعددة أبرزها الديمقراطية والتحديث والشفافية. بعد عقود من التضيق والمحاصرة والتقويض.<sup>16</sup>

فقد خاطب الملك الفاعل الحزبي في العديد من المناسبات، داعيا إلى إعادة النظر في المشهد الحزبي وضرورة الشروع في إصلاح الحقل الحزبي عبر المدخل القانوني. باعتبار المؤسسات الحزبية إحدى أبرز أدوات النظام السياسي المؤسساتية، التي تضطلع بأدوار جد حساسة، من أجل ضمان حسن اشتغال هذا النظام وضمان استقراره.

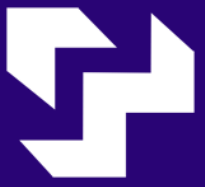
هذه الدعوات مثلت خطابا مغايرا تماما عما كرسته الممارسة على مستوى العلاقة بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية، فمن السعي إلى الضبط والتطويع، نحو السعي إلى التأهيل والديمقراطية والعقلنة.

وهنا يمكن قراءة هذا التوجه وفق سياقات وتفسيرات متعددة، فيمكن اعتبار المدخل القانوني المعتمد في تأهيل الحقل الحزبي ما هو إلا وجه آخر من أوجه التطويع والضبط، عبر فرض المزيد من القيود القانونية على تأسيس الأحزاب السياسية وعلى نشاطاتها، فضلا عن دور الدعم العمومي المالي وغير المالي، في توجيه أفكار وتصورات وبرامج الأحزاب السياسية.

التفسير الثانية، ينطلق من التوجه الإصلاحية للمؤسسة الملكية في عهد الملك محمد السادس، خاصة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية. وبالتالي ضرورة وجود نخب مؤهلة وصادقة من أجل تنزيل هذه البرامج والإصلاحات، وهو ما يتعذر تحقيقه في ظل الجمود المسجل على مستوى البنيات والمؤسسات الحزبية. وبالتالي الحاجة إلى تحريك هذا الجمود، من أجل بروز نخب جديدة قادرة على تنزيل البرامج والمشاريع الإصلاحية بفعالية وكفاءة.

هكذا، وباستقراء عدد من الخطب الملكية، وخاصة تلك التي تأتي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية على مستوى البرلمان، والتي تشكل مناسبة يخاطب الملك من خلالها النخب السياسية المتواجدة في كل من الحكومة

<sup>16</sup> - محمد الساسي، مرجع سابق، الصفحتين 69 و70.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

والبرلمان وعبرهما مجموع الطبقة السياسية. نجده قد تعرض لمسألة تأهيل المشهد السياسي وتخليق ودمقرطة الممارسات الحزبية، عبر مزيد من الضبط والتقنين.

فبالعودة إلى الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2004-2005، تحدث جلالته عن ضرورة إعادة تشكيل المشهد السياسي، بما يفرز أقطاب سياسية واضحة وفعالة، وذلك عبر تقوية دور الأحزاب السياسية، وتحفيز عمليات الاندماج والاتحاد فيما بينها.<sup>17</sup>

وبمناسبة عيد العرش المؤرخ في 30 يوليو 2005، أعادت المؤسسة الملكية تناولها لنفس الموضوع، من خلال تأكيد جلالته عزمه على العمل على تقوية الهيئات المكلفة بتأطير وتمثيل المواطنين، وفي طليعتها الأحزاب السياسية.<sup>18</sup>

ومما يؤشر على الأهمية التي احتلها تأهيل المشهدين الحزبي والسياسي، هو إعادة تناول نفس الموضوع في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الموالية 2005-2006. حيث تعرض لمسألة ضرورة تحصين المشهد الحزبي من البلقنة المعيقة للنهوض بأدوار المؤسسات الحزبية الدستورية على الوجه المطلوب. كما أكد على أهمية انبثاق مشهد سياسي معقلن، قائم على تحالفات قوية وأقطاب متميزة، بتنافسيتها وبرامجها حول مشاريع تنموية مضبوطة.<sup>19</sup>

هذا، وقد جاءت ديباجة القانون 36.04 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية لتحدد أبرز الأهداف المتوخاة من إعادة تنظيم المشهد الحزبي، والمتمثلة في العقلنة وتعزيز الشفافية على مستوى التدبير الحزبي ودمقرطة الممارسات الحزبية، بما يؤهل الفاعل الحزبي للانخراط في الورش الإصلاحي الكبير الذي يقوده جلالة الملك، على اعتبار أن إعادة الاعتبار للفعل الحزبي ومؤسساته يساهم في تكريس سلطة الدولة وتعزيز منسوب الثقة في المؤسسات الوطنية.<sup>20</sup>

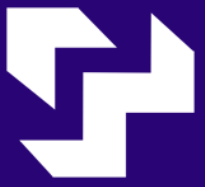
وهنا نلاحظ، تحول في الخطاب السياسي داخل المشهد السياسي، يتعلق بإلحاح المؤسسة الملكية في أكثر من مناسبة على ضرورة عقلنة ودمقرطة العمل الحزبي وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمحاسبة داخل المؤسسات الحزبية. وهي الشعارات التي كانت توجهها أو من المفترض أن توجهها الأحزاب السياسية اتجاه مؤسسات النظام السياسي الرسمية.

<sup>17</sup> - الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى للسنة التشريعية 2004-2005، بتاريخ 8 أكتوبر 2004.

<sup>18</sup> - الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، والمؤرخ في 30 يوليو 2005.

<sup>19</sup> - الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2005-2006، بتاريخ 14 أكتوبر 2005.

<sup>20</sup> - أنظر ديباجة القانون 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

وهذا يطرح عمق الاشكال الذي يعرفه المشهد الحزبي ببلادنا، ويؤثر بشكل جلي على أي عملية انتقال أو تحول ديمقراطي منشود. فكيف يمكن تصور أن يضطلع حقل حزبي يعرف كل هذه التشوهات، بأي أدوار متقدمة في المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، وتحفيز النظام السياسي على الاستجابة لهذه المطالب، بل كيف يمكن تصور رؤية مؤسسات النظام السياسي لأي مطالبات بالإصلاح والتغيير والدمقرطة والنزاهة، تنبع من أحزاب سياسية تفتقد لهذه القيم ضمن بنياتها التنظيمية وآليات اشتغالها.

وهذا ما يقودنا إلى طرح تساؤل حول موقف وموقع الأحزاب السياسية بالمغرب في ظل واقعها المترهل، من أحداث الربيع العربي وحراك العشرين من فبراير لسنة 2011؟ وهو ما سنحاول معالجته من خلال المبحث الموالي.

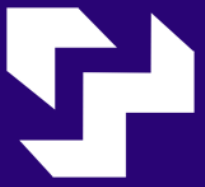
### المبحث الثاني: الأحزاب السياسية والحراك الشعبي في 20 فبراير 2011.

جاءت دعوات الخروج للشارع في العشرين من فبراير مفاجأة للجميع، وخاصة بالنسبة للنخبة السياسية وأحزابها متعددة الأطياف والألوان، رغم الارهاصات التي حملتها أحداث مماثلة في دول إقليمية مجاورة كتونس ومصر وليبيا.

فلطالما شكلت دعوات الاحتجاج والتظاهر الشعبي، أحد أدوات الهيئات الحزبية والنقابية في صراعها أو لنقل نضالها في مواجهة السلطة، بهدف تحقيق بعض المكاسب الفئوية أو العامة. لكن هذا السلوك الاحتجاجي غالبا ما يبقى مضبوطة من حيث الزمان والمكان.

غير أن بروز دعوات للاحتجاج الشعبي تنبع من خارج هذه الإطارات التقليدية، وترفع مطالب إصلاحية بسقف جد مرتفع، جعل الأحزاب السياسية بالمغرب بين موقفين، إما الدعوة إلى الانخراط في هذه الدعوات والمساهمة فيها، أو أن تتبرأ منها على اعتبارها مسا بالنموذج المغربي في عملية الانتقال الديمقراطي أو ما يصطلح عليه بالاستثناء المغربي.

انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض مواقف بعض الأحزاب السياسية من دعوات الاحتجاج الشعبي في العشرين من فبراير لسنة 2011، وذلك في مطلب أول. أما المطلب الثاني، فنخصه للحديث عن دور الأحزاب السياسية في عرقلة التحول الديمقراطي بالمغرب.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

### المطلب الأول: موقف الفاعل الحزبي من الحراك الشعبي في 20 فبراير 2011

لم تشكل مواقف أغلب الفاعلين الحزبيين بالمغرب من الحراك الشعبي لسنة 2011، استثناء مقارنة بمواقف مثيلاتها في الدول التي عرفت حراكا مماثلا كمصر وسوريا على سبيل المثال. حيث جاءت مواقفها موالية للأنظمة الحاكمة ومتماهية معها. بل يمكن القول بأنها جاءت في بعض الأحيان أكثر تشددا.<sup>21</sup>

ورغم أن المواقف المعلنة من طرف أغلب الأحزاب السياسية بالمغرب لم تؤيد دعوات النزول للشارع من أجل الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية. غير أنها حاولت أن تتخذ لنفسها مكانا وسطا، بين رفض الخروج للاحتجاج لما يمكن أن يشكله ذلك من مس بالاستقرار السياسي والأمني للبلاد، نتيجة أي انحرافات أو انفلاتات من جهة، وبين التعبير عن حق المواطنين في التظاهر السلمي والحق في التعبير عن مواقفهم بشكل حضاري دون قيد أو شرط.

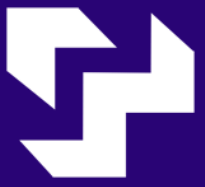
وسنحاول أن نورد مواقف بعض الأحزاب السياسية في هذا السياق، كحزب الاستقلال "قائد الإئتلاف الحكومي آنذاك" الذي عبر عن رفضه صراحة لهذا الأسلوب "الاحتجاج الشعبي" لتعارضه مع الممارسة الديمقراطية، معبرا في نفس لبلاغ عن حق المواطنين والمواطنات في التعبير الحر والتظاهر السلمي. وفي نفس الوقت طالب السلطات العمومية والأجهزة الأمنية بالحرص على حماية الأشخاص والممتلكات وعدم الانسياق وراء أي استفزازات.<sup>22</sup>

ليعود الحزب وفي نفس البلاغ إلى التذكير بأن "التأطير السياسي المسؤول يقتضي تأهيل الحقل السياسي ووضع حد لجميع أشكال التشويه والتزييف"، وهو هنا يعتبر بأن المشهد الحزبي والسياسي بالمغرب تعثره من المظاهر والممارسات ما يجعله مشوها ومزيفا. وبالتالي اعترافا ضمريا بأن ما أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه في تلك اللحظة، هي طبيعة المشهد الحزبي الذي لم يعد يمثل المجتمع تعبيرا حقيقيا، ولم يعد صوته الذي يعبر عن مطالبه واحتياجاته الاقتصادية والحقوقية والثقافية.

وننتقل إلى صفوف المعارضة لنلقي نظرة عن موقف حزب العدالة والتنمية بوصفه صاحب الكتلة النيابية الأكبر "46 مقعد" من بين أحزاب المعارضة خلال الولاية الحكومية والتشريعية 2007-2012. حيث عبر هذا الحزب في بلاغ له، عن كونه غير معني بتظاهرات 20 من فبراير، مستغلا الفرصة للدعوة إلى إجراء إصلاح

<sup>21</sup> - عماد غليون، الحزب السياسي، سلسلة "التربية المدنية"، بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2018، الصفحتين 133 و134.

<sup>22</sup> - خبر بعنوان: "حزب الاستقلال: 20 فبراير لا تنسج مع الديمقراطية"، الجريدة الإلكترونية هسبريس [www.hespress.com](http://www.hespress.com) بتاريخ 19 فبراير 2011، على الساعة 23:59، تاريخ زيارة الموقع 30 غشت 2024، على الساعة 23:39.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

سياسي ومؤسساتي عميق، معبرا عن القلق المتزايد مما أسماه بالنهج التحكيمي واستعمال الإدارة لصالح ما أسماه الحزب السلطوي الجديد، غير أنه أشار بأن الحزب لا يمانع من تنظيم مسيرات ضد الفساد والارتباك في التسيير وغيرها من المطالب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.<sup>23</sup>

ويمكن ملاحظة أن حزب العدالة والتنمية زواج بين اعتباره غير معني كمؤسسة حزبية بهيكلها وتنظيماتها بالمشاركة في هذه التظاهرات، وبترحيبه "لا يمانع" بالتظاهر ضد ما أسماه بالفساد والارتباك في التدبير، محملا مسؤولية ما يقع وسيقع لما أسماه بالنهج التحكيمي الذي تستعمل فيه الإدارة لصالح الحزب السلطوي الجديد في إشارة واضحة إلى حزب الأصالة والمعاصرة.

وعلا خلاف هذه المواقف عبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في نسخة ما بعد عبد الرحمان اليوسفي على دعمه للتظاهر ومشاركته في المظاهرات والاحتجاجات الشعبية رغم مشاركته في حكومة عباس الفاسي، وذلك تحت ضغط المنظمات الشبابية بالحزب. وهو ما يمكن تفسيره بعدم استساغت الحزب ما سماه في حينه بالخروج عن "المنهجية الديمقراطية" في تعيين إدريس جطو وزيرا أول بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002. كما أنها شجاعة سياسية تحسب للحزب وقياداته وأعضاءه، رغم بعض المواقف التي عبرت عنها بعض قيادات الحزب، في كون الحزب لا يسعى إلى دستور مثالي. ما فسر بكونه قبول بالحد الأدنى المعروض من طرف السلطة.<sup>24</sup>

كما تجدر الإشارة إلى موقف حزب النهج الديمقراطي باعتباره حزبا معارضا غير مشارك في العملية الانتخابية، الذي تبنى بقوة حركة العشرين من فبراير سواء من خلال المشاركة الفعلية والميدانية أو من خلال احتضان اجتماعات "أعضاء من الحركة" داخل مقرات الحزب ومؤسساته الموازية وخاصة الجمعية المغربية لحقوق الانسان.<sup>25</sup>

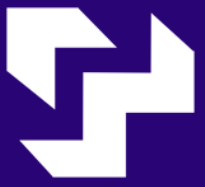
وهذا الموقف ليس بغريب على حزب سياسي، لا طالما رفض المشاركة في العملية السياسية والانتخابية وفقا لقواعدها المحددة بموجب مختلف دساتير المملكة. على اعتبار أنها دساتير ممنوحة ولا تمثل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن مخرجات هذه العملية وقواعدها الحاكمة، لن تمكن الفاعل الحزبي من مفاتيح الحكم والإدارة.

<sup>23</sup> - خبر بعنوان: العدالة والتنمية غير معني بتظاهرات 20 فبراير، الجريدة الإلكترونية هسپريس [www.hespres.com](http://www.hespres.com) بتاريخ 17 فبراير 2011، تاريخ زيارة الموقع 30 غشت 2024 على الساعة 23:55.

<sup>24</sup> - خبر بعنوان: مسيرات مطالبة بالإصلاح في المغرب، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) بتاريخ 20 مارس 2011، تاريخ زيارة الموقع 1 سبتمبر 2024 على الساعة 22:30.

<sup>25</sup> - "حركة 20 فبراير" ضمن الموسوعة الحرة ويكيبيديا [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)، تاريخ زيارة الموقع 4 شتنبر 2024 على الساعة 0:20.





## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

وبالتالي فلا جدوى من المشاركة السياسية. مطالبا باعتماد منهجية الجمعية التأسيسية المنتخبة بحرية ونزاهة، من أجل وضع دستور ديمقراطي وحقيقي يخول الصلاحيات الفعلية للأجهزة المنتخبة.<sup>26</sup>

### المطلب الثاني: الأحزاب السياسية وعرقلة التحول الديمقراطي بالمغرب

لقد شكل تضارب المواقف المعبر عنها من قبل الأحزاب السياسية بمناسبة حدث العشرين من فبراير 2011، لحظة فارقة في تقدم المسار الإصلاحي وتحقيق الانتقال الديمقراطي. رغم اتفاق أغلبها على المنطلق، والقاضي بعدم تبني هذا التحرك الشعبي. يضاف إليه السلوك السياسي للفاعل الحزبي على مدار خمس أو ست سنوات التالية على ذلك التاريخ، ما ساهم بشكل قوي في خفوت المسار الإصلاحي، بل وأخذه في بعض الأحيان مسارات عكسية.

ويمكن إيعاز ذلك إلى السلوك الفردي لكل حزب على حدا، فضلا عن المقاربة الحزبية الضيقة والفردية للوضع والمشهد السياسي عموما، إلى جانب انعدام الجرأة السياسية الكافية من أجل تبني بعض الطروحات والمطالب التي رفعها الحراك الشعبي في العشرين من فبراير. وبالتالي فقد فضلت أغلب الأحزاب أن تتبنى مواقف ضبابية، فلا هي مع الحراك ولا هي ضده. والتغيير والإصلاح لا يمكن أن يتقدم بمواقف ونخب كهاته.

كما أن بعض الأحزاب السياسية اعتبرت الحراك تجاوزا لشرعيتها ولأدوارها، وبالتالي فإن نجاح الحراك في تحقيق غاياته قد يؤثر على الأحزاب السياسية ونخبها ومصالحها التي سعت لعقود من أجل تحصيلها وتكريسها.<sup>27</sup> وبالتالي فالأحزاب السياسية المغربية وضعت قدما مع السلطة دون أن تضع القدم الأخرى مع الشارع، في انتظار اتضاح الصورة. وهي هنا أقرب إلى الانتهازية، وأبعد ما تكون عن أحزاب القيم والمبادئ.

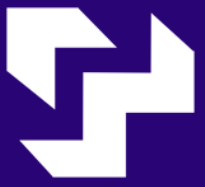
إن غياب تنسيق حزبي محكم وموسع يؤطر الحراك الشعبي ويقوده، ويصوغ مطالبه بشكل عقلاني وواقعي، ويحاور السلطة من أجل تحقيقه. يشكل أبرز مظهر من مظاهر تخلي المؤسسات الحزبية بالمغرب عن أدوارها ووظائفها ولا سيما التمثيل والوساطة.

أضف إلى ذلك عدد من المواقف والممارسات السياسية التي تؤكد بشكل كبير أن النخب السياسية بالمغرب لا زالت مصممة على تفويت كل فرصة تتاح أمامها لإحداث نقلة على مستوى الوعي والممارسة السياسية والحزبية، من مجمل ذلك يمكن الاستدلال بلحظتين مهمتين، تتعلق الأولى بلحظة انسحاب حزب الاستقلال من

<sup>26</sup> - خير بعنوان: المغرب: 32 حزبا يشارك في الانتخابات و” النهج الديمقراطي ” يتخذ موقف المقاطعة، جريدة القدس العربي بتاريخ 4 شتنبر 2021، [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)، تاريخ زيارة الموقع 4 شتنبر 2024 على الساعة 0:32.

<sup>27</sup> - عزيز مشواط، الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب في دينامية الاحتجاج لما بعد 20 فبراير، ورقة عمل ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الحركات الاجتماعية متعددة القوميات: الحالة المغربية"، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأمريكية في بيروت، بدون سنة نشر، ص 25.





## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

حكومة عبد لإله بنكيران،<sup>28</sup> واللحظة الثانية ترتبط بما شهده المشهد السياسي إبان تشكيل حكومة عبد الإله بنكيران الثانية.

وإذا افترضنا أن لحظة 20 فبراير ولظروف معينة، فوتتها الأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب التاريخية وعلى رأسها حزب الاستقلال كفرصة لإحداث التغيير المنشود. فإن خروج حزب الاستقلال من حكومة ما بعد 2011 شكل ضربة لما تبقى من نفس إصلاحي، يمكن أن يساهم في ترسيخ الإيجابيات التي حفل بها دستور الفاتح من يوليو 2011. رغم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بخصوص منهجية الإعداد، وطبيعة توزيع السلط والصلاحيات.

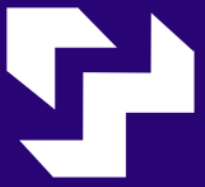
ويبدو أن حزب الاستقلال مصر مرة أخرى على أن يخلف موعده مع التاريخ، في تكرار واضح لتجربة الحكومات الأولى التي حاول أن يجعلها خالصة له حسب العديد من المصادر "الحكومة المنسجمة"، عبر العديد من الممارسات التي أساءت للحزب وللعمل السياسي عموماً، والتي لا زال المغرب يعيش تبعاتها على المستوى السياسي والحقوقى والمؤسساتي.

لقد شكل انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة، خطراً يهدد بفشل أول تجربة حكومية ما بعد حراك العشرين من فبراير ودستور يوليو 2011. وبالتالي إمكانية المساس بأمن واستقرار المغرب، لا سيما في ظل وجود أصوات تنادي وتؤكد على عدم جدوى الممارسة السياسية والعبث الحزبي الذي تزخر بها العملية السياسية عموماً.

غير أن لجوء العدالة والتنمية لحزب التجمع الوطني للأحرار من أجل استكمال مدة الولاية الحكومية، كانت له بلا شك كلفة على مستوى تطور المسار الإصلاحي، خاصة في ظل اعتبار الولاية الأولى لما بعد دستور 2011 كولاية تأسيسية بحكم ضرورة إخراج مختلف النصوص والقوانين التنظيمية الخاصة بمختلف هياكل ومؤسسات النظام السياسي والدستوري.

أما السلوك الثاني، فيشكل تعبيراً عن محدودية البصيرة السياسية لدى قيادات العدالة والتنمية، وذلك من خلال استدعاء وزير الفلاحة في عهد حكومة عباس الفاسي من الخارج، وتكليفه بنفس الحقيبة رغم انتمائه السياسي لحزب يتموقع في المعارضة "حزب التجمع الوطني للأحرار". فقد كان هذا التكليف خطوة نحو إعادة تموقع هذا السياسي ورجل الأعمال ضمن المشهد السياسي. حيث بعد تجميد عضويته ضمن الحزب المذكور، عاد

<sup>28</sup> - بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المؤرخ في 8 يوليو 2013.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

إلى صفوف الحزب مباشرة بعد انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة وتعويضه بحزب التجمع الوطني للأحرار، ليقفز إلى صدارة المشهد بانتخابه رئيسا لحزب التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 29 أكتوبر 2016.

وهذا ما مكنه من قيادة عملية التفاوض بخصوص تشكيل الحكومة بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت بتاريخ 7 أكتوبر 2016، خاصة في ظل تشكيله لتحالف ضم إلى جانب حزب التجمع الوطني للأحرار كل من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري. وبالتالي أصبح قادرا على فرض رؤيته حول الائتلاف الحكومي ككل. حيث ساهم هذا التحالف بقيادة عزيز أخنوش في إسقاط عبد الإله بنكيران من قيادة الحكومة وتعيين سعد الدين العثماني بديلا عنه، والذي رضخ لكل شروط عزيز أخنوش، والمتمثلة أساسا في رفض التحالف مع حزب الاستقلال، وثانيا ضرورة انخراط رباي التحالف بشكل كلي في الحكومة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الإدراك المتأخر لحزب الاستقلال لخطأه الفادح بالخروج من الحكومة سنة 2013، حيث صرح في غير ما مرة أثناء مفاوضات تشكيل حكومة 2016، على تشبته بالتحالف مع حزب العدالة والتنمية وحزب التقدم والاشتراكية، لكن الوقائع سارت في غير ما أراد، في ظل رفض عزيز أخنوش لهذا التحالف، ومعارضته دخول حزب الاستقلال للحكومة.



خاتمة:

لقد أبانت الأحزاب السياسية بالمغرب على مر عدد من المحطات واللحظات المفصلية في الحياة السياسية، عن عجز وقصور بنيوي في فهم الأحداث ومساراتها، الشيء الذي فوت على المغرب فرصا حقيقية لإحداث الانتقال الديمقراطي المأمول.

فقد غلب على مواقف وسلوك الفاعل السياسي الحزبي النزعة الفردانية والشخصانية لبعض القيادات، مما جعل إمكانية خلق روابط قوية بين مختلف القوى الحزبية الحية وذات الامتداد الشعبي، من تشكيل زخم تراكمي وقوي يدفع باتجاه تحقيق مكاسب للوطن والأمة.

وهذا ما يجعل الأحزاب السياسية المغربية بصيغتها الحالية بمؤسساتها ونخبها وشبكات المصالحة المنخرطة في إطارها، جزء أساسي من المشكل. مما يستبعدنا من أن تشكل إطارا مساعدا على تقديم إجابات حقيقية وواقعية للمشاكل التي يعرفها النظام السياسي المغربي.

وقد شكلت لحظة العشرين من فبراير حدثا عبر في الشارع عن مطالبه بشكل مباشر تجاوزا لكل الإطارات والتنظيمات الحزبية والسياسية والمؤسسية، التي كانت موضع التشكيك في صلاحيتها لقيادة أي حراك مطالب بالإصلاح.

وهنا لا بد من التذكير بكون النظام السياسي المغربي حينما فاض الإطارات السياسية والنقابية وغيرها من القوى داخل المجتمع المغربي أثناء إعادة صياغة دستور المملكة سنة 2011، فيمكن القول بأنه كان يفاوض هياكل وبنيات اجتماعية ذات مشروعية اجتماعية محدودة، وهو ما تم استنفاده فيما بعد بشكل شبه كلي.

هذا ما يطرح تساؤلا جوهريا وعميقا، يفرض على مدبري الشأن السياسي بالمغرب، ضرورة تعميق التفكير حوله. والمتعلق بمستويات الثقة المتدنية في مؤسسات الوساطة السياسية والاجتماعية داخل النظام السياسي. وهذا قد يطرح إشكاليات عميقة في أي تحرك احتجاجي مقبل. فالأحزاب السياسية الحالية لم تعد قادرة على إقناع أي كان بأطروحاتها ومواقفها، سوى بعض المنتفعين والوصوليين من أعضائها ونخبها.

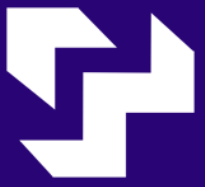
هذا التباعد أو النفور بين الأحزاب السياسية والمواطنين وضعف الثقة في مؤسسات النظام السياسي وعلى رأسها الأحزاب السياسية. كما أشار إلى ذلك تقرير لجنة النموذج التنموي، يشكل أكبر تهديد للاستقرار السياسي والاجتماعي بالمغرب.



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

إن أي طرح بديل لمواجهة التحديات التي لا محال ستواجه المغرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، يقتضي وجود نخب تزوج بين الكفاءة الفنية والقدرات السياسية، وهذا ما يصعب على الإطار الحزبي انتاجه، في ظل الإكراهات والعراقيل التنظيمية الداخلية التي تطبع العمل داخل الأحزاب السياسية.

لتبقى مسألة إعادة الاعتبار إلى المشهد السياسي والحزبي على الخصوص إحدى الأولويات الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي، التي يتوجب العمل على إصلاحها وإعادة هيكلتها وعقلنتها، في اتجاه استرجاع ثقة المواطن. هذه الثقة التي تشكل أحد أهم عناصر استقرار واستمرارية النظام السياسي وثباته.

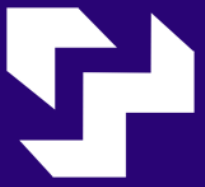


## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

### المراجع المعتمدة:

- أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، منشورات مركز البحوث ودراسات السياسية، القاهرة، 1994.
- جون وتربوري، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الثالثة، مؤسسة الغني للنشر، سنة 2013.
- زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية
- نشأت عبد الفتاح، الانتخابات والمعارضة في المغرب: بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي 1997-2007، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، سنة 2009.
- عبد الحميد بن خطاب، مقدمات في علم السياسة، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برنت - سلا، 2020.
- عماد غليون، الحزب السياسي، سلسلة "التربية المدنية"، بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2018.
- عزيز مشواط، الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب في دينامية الاحتجاج لما بعد 20 فبراير، ورقة عمل ضمن مؤلف جماعي بعنوان: "الحركات الاجتماعية متعددة القوميات: الحالة المغربية"، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأمريكية في بيروت.
- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011.
- محمد الساسي، التحولات السياسية في المغرب، الملكية والأحزاب السياسية، مؤلف جماعي بعنوان "التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، منشورات مؤسسة فريدريش إيبتر، الطبعة الأولى، دجنبر 2022.
- محمد لخواجة، من مخاض الاستقلال إلى أحداث الريف 1958-1959، دار أبو رقرق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2021.

نصوص دستورية وقانونية:



## الأحزاب السياسية ومآلات التحول الديمقراطي بالمغرب

- دستور المملكة المغربية لسنة 1962، الصادر بتنفيذه الأمر بتنفيذه في 17 من رجب 1382 (14 دجنبر 1962)، الجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر، بتاريخ 19 دجنبر 1962، ص 2993.

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.91 في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، ص 3600.

- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 24 أكتوبر 2011.

- القانون رقم 36.04 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.18 في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20 فبراير 2006.

### الخطب الملكية:

- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2004-2005، من الولاية التشريعية الثامنة 2002-2007، في 8 أكتوبر 2004.

- الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المؤرخ في 30 يوليو 2017.

- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى للسنة التشريعية 2004-2005، بتاريخ 8 أكتوبر 2004.

- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2005-2006، بتاريخ 14 أكتوبر 2005.

### المواقع الإلكترونية:

- [www.hespres.com](http://www.hespres.com)
- [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)
- [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)